

تحليل لاتجاهات تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية في الاقتصاد الليبي خلال

الفترة 2000-2018

*د. الطاهر علي دابح | taal.dabah@Gmail.com

الملخص

التجارة الخارجية للسلع الزراعية هي جزء من التجارة الخارجية لليبييا، ففي الفترة 2000-2018 بلغ متوسط نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية 5.48% من إجمالي التجارة الخارجية السلعية والباقي وهو 94.52% يحسب لإجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية. ومتوسط قيم صادرات السلع الزراعية يمثل نسبة 0.05% فقط من إجمالي الصادرات السلعية الليبية. صادرات السلع الزراعية والغذائية وجد أنها تزيد بمعدل سنوي قدره 3.032 مليون دينار، وحقت نموًا خلال هذه الفترة بمعدل 21.3%. بينما قيمة واردات السلع الزراعية والغذائية تمثل في المتوسط نسبة 17.18% من إجمالي الواردات السلعية، وواردات السلع الزراعية والغذائية تزايدت خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 247.133 مليون دينار، ونمت بمعدل 13.4%. وواردات ليبيا من السلع الزراعية تفوق صادراتها منها وأن متوسط قيمة الصادرات الزراعية يمثل نسبة 0.66% فقط من متوسط قيمة وارداتها، وهناك فرق هائل بين معدل زيادة صادرات ومعدل زيادة واردات السلع الزراعية، حيث أن الثاني أكبر من الأول بما يعادل 81.51 مرة تقريبًا، بينما معدل نمو واردات السلع الزراعية أقل من معدل نمو صادراتها، فمعدل نمو الصادرات يمثل 1.59 مرة تقريبًا معدل نمو الواردات. التجارة الخارجية للسلع الزراعية تعاني من عجز متزايد في ميزانها التجاري خلال هذه الفترة، وهذا العجز التجاري تزايد بمعدل سنوي قدره 244.101 مليون دينار وحقق نموًا بمعدل 13.3%. وطالما أن الصادرات الزراعية لا تمثل شيئًا ملموسًا من إجمالي الصادرات السلعية، فيظهر جليًا أن معدل نمو العجز التجاري يعادل تقريبًا معدل نمو واردات السلع الزراعية. وباعتبار أن الميزان التجاري للسلع الزراعية هو جزء من الميزان التجاري السلعي الإجمالي، فإن هذا العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية يؤثر سلبًا على الميزان التجاري السلعي الإجمالي ويؤدي إلى انخفاضه بمقدار هذا العجز. أن حالة الميزان التجاري للسلع الزراعية تشير إلى أن جزء كبير من العرض الزراعي في ليبيا يعتمد على الأسواق العالمية، وفانورته متمثلة في قيم الواردات الزراعية تزيد مع مرور الزمن. ومن جهة اعتبارات التنمية الاقتصادية، فإن الزراعة الليبية يبدو أنها لا تساهم في توفير الموارد المالية من التصدير، وواردات السلع الزراعية تمول من الموارد المالية لصادرات السلع غير الزراعية، وهذا يعني أن القطاع الزراعي غير قادرًا على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتمويل وارداته من صادرات السلع الزراعية.

الكلمات الدالة: سلع زراعية، تجارة خارجية، صادرات، واردات، ميزان تجاري، اتجاه عام، معدل نمو.

* عضو هيئة تدريس كلية الزراعة جامعة طرابلس ليبيا

المقدمة:

يحتل قطاع الزراعة مكانة بارزة في الاقتصاد الليبي ويمثل ركنا أساسيًا من مكونات هذا الاقتصاد، ويقوم بدور متميز في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، الزراعة تساهم في عملية التنمية من خلال خمسة مجالات: الزراعة هي المصدر الرئيس للغذاء والكساء لأفراد المجتمع، الزراعة تعتبر سوق للسلع الغير زراعية، سواء كانت هذه السلع لسلع إستهلاكية أو مستلزمات إنتاج زراعي، الزراعة تمد كثير من الصناعات بالمواد الخام اللازمة لها مثل التصنيع الغذائي (إستخراج الدقيق والسميد، إستخراج الزيوت، رب التمر، تعليب الخضر والفواكه، تجميد المنتجات الغذائية بمختلف أنواعها، ومنتجات الحليب)، الصناعات الصوفية (صناعة السجاد والبساطين)، وصناعة الأعلاف، الزراعة توفر فرص العمل للعاملين في الزراعة أو تمد القطاعات الأخرى بعنصر العمل، والزراعة توفر الموارد المالية (النقد الأجنبي) من تصدير المنتجات الزراعية في صورتها الخام والمصنعة.

وبالتركيز على المجال الأخير، فإنه يتحقق من خلال التجارة الخارجية للسلع الزراعية، حيث تحظى عملية التجارة الخارجية بالمنتجات الزراعية في ليبيا بمكانة هامة من خلال الدور الذي تلعبه في تطوير القطاع الزراعي والإقتصاد الوطني. فالأهمية النسبية للتجارة الخارجية للمنتجات الزراعية هي واحدة من المؤشرات التي يحكم بها على أهمية ومكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، تلك المؤشرات تشمل: الأهمية النسبية للناج المحلي الإجمالي الزراعي، الأهمية النسبية للعاملين في الزراعة، والأهمية النسبية التكوين الرأسمالي الزراعي (النجفي، 1990). تعد تجارة المنتجات الزراعية من أهم مكونات التجارة العامة للبلد لكونها تتعلق بسد حاجة الطلب المتزايد على تلك السلع، حيث تستورد ليبيا مدى واسع من المنتجات الزراعية (النباتية والحيوانية) في صورتها الخام أو المصنعة، وهذا ما يجعل التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تساهم في تحقيق الأمن الغذائي لأنها تؤدي إلى تغطية إحتياجات الدولة التي تعاني من عجز في الإنتاج الزراعي، كما أنها تعمل على تحقيق الإستقرار في الأسعار في السوق المحلي. التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية تتأثر بنمو الإنتاج الزراعي، فإذا زاد حجم الإنتاج عن حجم الإستهلاك، ظهر فائض زراعي قد يخصص للتصدير، وكلما كان القطاع الزراعي قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق التصدير لفائض السلع الزراعية، كان ميزانه التجاري يعكس صورة إيجابية عن تجارته الخارجية. والعكس صحيح إذا كان القطاع الزراعي غير قادراً على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق تصدير فائض السلع الزراعية.

اهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة البحثية في انها تلقي الضوء على احد الجوانب الهامة للتجارة الخارجية -التي تعد اهم المجموعات السلعية وهي السلع الزراعية التي في معظمها سلع غذائية تستهلك مباشرة او تدخل في الصناعات الغذائية او كمداخلات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، ودراسة وتحليل التجارة الخارجية لهذه المجموعة السلعية يكشف مدى مساهمة هذه المجموعات السلعية في التجارة الخارجية للبلد، معرفة طبيعة ميزانها التجاري وتطوراتها، ومدى تغطية صادرات السلع الزراعية ل وارداتها. وهذا يساعد في رسم وتخطيط سياسات التجارة الخارجية للتأثير

في هذا الميزان التجاري من خلال سياسات التصدير والاستيراد بما يعود بالفائدة على القطاع الزراعي بشكل خاص والاقتصاد الوطني بشكل عام.

مشكلة البحث:

إن التجارة الخارجية للسلع الزراعية هي جزء من التجارة الخارجية للدولة الليبية، وإحصائيات التجارة الخارجية تظهر أن ليبيا تحقق فائضا في ميزانها التجاري السلعي منذ بداية عقد الستينات من القرن العشرين، باستثناء السنوات 2014، 2015 و 2016 التي حققت فيها ليبيا عجزا في ميزانها التجاري، ولكن حسب أقسام السلع فإن إحصائيات التجارة الخارجية تظهر أن ليبيا تحقق عجزا في ميزانها التجاري للسلع الزراعية مع مرور الزمن، لأن وارداتها من هذه المجموعة السلعية أكبر من صادراتها (الهيئة العامة للمعلومات، 2000-2018). إن مستوى وإتجاه ومعدل نمو العجز التجاري للسلع الزراعية يتحدد على حسب مستوى وإتجاه ومعدل نمو كل من صادرات وواردات السلع الزراعية. إن هذا العجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية يظهر مدى اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، ومعبرا عن ظاهرة الاعتماد على الخارج لتلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية، حيث تعكس الصادرات الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية ومن ثم اللجوء الى الواردات.

هدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى دراسة وتحليل الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في ليبيا في السنوات السابقة وسيتم التركيز فقط على:

- أهمية التجارة الخارجية للسلع الزراعية في توفير السلع الزراعية.
- الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية.
- الإتجاه العام للميزان التجاري ومعدل نموه خلال الفترة 2000-2018، وهذا يتضمن تحليلا للإتجاه العام لصادرات وواردات السلع الزراعية ومعدلات نموها خلال هذه الفترة الزمنية.
- الى أية مدى تغطي صادرات السلع الزراعية وارداتها.

مصادر المعلومات والبيانات:

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات وإحصائيات التجارة الخارجية التي تقوم الهيئة العامة للمعلومات بتجميعها ونشرها على أساس سنوي. ولذلك جمعت بيانات وإحصائيات عن صادرات وواردات السلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018.

اسلوب البحث:

سيتم في هذه البحث استعمال بعض أساليب التحليل الاقتصادي وإحصائي وتحليل الإقتصاد القياسي لبيان الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية ولتحليل الإتجاه العام ومعدلات نمو الصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة.

حدود البحث:

يجرى هذه البحث على مستوى قطاع التجارة الخارجية لليبيا بالتركيز على التجارة الخارجية للسلع الزراعية وتغطي الفترة الزمنية 2000-2018.

المواد وطرائق البحث

هناك بعض الدراسات البحثية التي تناولت التجارة الخارجية لليبيا بجانبها الصادرات والواردات، ودراسات تناولت الصادرات أو الواردات كمكونات للطلب الخارجي، ومنها دراسة لمكونات الطلب الكلي وأهميتها النسبية في الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2005 (دابه، 2012)، سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية (شامية 1990)، دراسة تأثير سياسة تحرير الواردات للسلع الزراعية على استقرار الإقتصاد الوطني خلال الفترة (1970-2006) (أبوسعيد، 2009). هناك دراسات ركزت على مسائل معينة في التجارة الخارجية ومنها دراسات (مهنا، 2002)، (مصطفى، 2011)، (بن حليب، 2006)، (الرفاعي، 2005)، و(علي، 2008)، ودراسة لبعض جوانب أنظمة تسويق المنتجات الزراعية وبيئة السوق وضوابطه في ليبيا (دابه، 2022).

ونشير ايضا للدراسة التي سبق وان قام بها الباحث (دابه، 2020) وتناول فيها تحليلًا لواقع الميزان التجاري للسلع الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1991-2010، هذه الدراسة بينت أن صادرات السلع الزراعية كانت تتراجع بمعدل سنوي قدره 1.306 مليون دينار وحقت انكماشًا بمعدل 20.8%، بينما واردات السلع الزراعية تزايدت بمعدل سنوي قدره 87.943 مليون دينار وحقت نموًا بمعدل 11.4%، ولأن قيمة واردات السلع الزراعية تفوق صادراتها، فإن التجارة الخارجية للسلع الزراعية حققت عجزًا خلال هذه الفترة الزمنية، وان هذا العجز التجاري تزايد بمعدل سنوي قدره 89.249 مليون دينار وحقق نموًا بمعدل 11.9%، وطالما ان قيمة صادرات السلع الزراعية ضئيلة جدًا، فإن معدل نمو هذا العجز التجاري يعادل تقريبًا معدل نمو واردات السلع الزراعية.

وكما يشير هدف هذه الدراسة، فإنه سيتم دراسة وتحليل اتجاه تطور التجارة الخارجية للسلع الزراعية بالتركيز على الميزان التجاري للسلع الزراعية في الإقتصاد الليبي، وهذا الميزان التجاري يعبر عن الفرق بين قيمة صادرات وقيمة واردات السلع الزراعية، ولذلك فالتحليل يتضمن الصادرات، الواردات ثم الميزان التجاري من حيث اتجاهها العام ومعدلات نموها خلال الفترة 2000-2018.

لدراسة الاتجاه العام للصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية سوف يستخدم نموذج انحدار خطي بسيط وهو في شكل معادلة الاتجاه العام الخطية البسيطة، ومعادلات الاتجاه العام التي سيتم تقديرها هي الآتية:

$$AgEXP_i = \alpha + bT_i + U_i \dots\dots\dots 1$$

$$AgIMP_i = c + dT_i + U_i \dots\dots\dots 2$$

$$AgTB_i = AgEXP_i - AgIMP_i \dots\dots\dots 3$$

وطالما ان البيانات الإحصائية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية تشير الى ان قيم صادرات السلع الزراعية اقل من وارداتها في جميع سنوات الفترة الزمنية محل الدراسة، فإن الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية يكون سالبا وهو ما يعبر عنه بالعجز التجاري والذي سيتم تقدير معادلة اتجاهه العام الآتية:

$$AgTD_i = e + fT_i + U_i \dots\dots\dots 4$$

حيث أن المتغيرات $AgTD_i$ و $AgTB_i$ ، $AgIMP_i$ ، $AgEXP_i$ تشير إلى الصادرات، الواردات، الميزان التجاري، والعجز التجاري للسلع الزراعية على التوالي، والمتغير T_i يشير إلى ترتيب عنصر الزمن (السنوات)، بينما المتغير U_i هو حد الإضطراب وأدخل في المعادلة ليأخذ في الحسبان تأثير العوامل التي قد تؤثر على اتجاه المتغير التابع موضع الاعتبار. الجدير بالذكر هنا أن معادلة الاتجاه العام للميزان التجاري رقم (4) يمكن تقديرها مباشرة باستخدام بيانات الميزان التجاري (العجز التجاري) للسلع الزراعية أو الحصول عليها باستخدام المعادلة (3) وذلك بطرح معادلة الواردات المقدرة من معادلة الصادرات المقدرة. وحساب معدلات نمو الصادرات، الواردات، والميزان التجاري للسلع الزراعية خلال هذه الفترة سوف يتم بتقدير معادلة النمو الآتية:

$$\ln Y_i = \alpha_0 + \alpha_1 T_i + U_i \dots\dots\dots 5$$

وهي معادلة نصف لوغاريتمية (semi log model) شائعة الاستعمال، والتي فيها المتغير Y يمثل كل مرة الصادرات، الواردات، والعجز التجاري للسلع الزراعية، حيث أن معدل النمو هو $(100 \times \alpha_1)$ ، (Gujarati, 1988). سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الإعتيادية (OLS) كطريقة قياسية لتقدير معادلات الاتجاه العام ومعادلات النمو.

النتائج والمناقشة

1. أهمية التجارة الخارجية للسلع الزراعية:

تتزايد باستمرار الاحتياجات الغذائية لسكان ليبيا، فمع تزايد عدد سكان ليبيا من 5.358 مليون نسمة عام 2000 إلى 6.362 مليون نسمة عام 2014، وزيادة عدد السكان هذه تضمنت زيادة السكان الحضر ويمثلون 79.01% وانخفاض السكان الريفيون ويمثلون 20.99% من إجمالي السكان. وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليبيا من 27135.00 مليون د.ل عام 2000 إلى 52009.90 مليون د.ل عام 2010، ثم انخفض إلى 20388.20 مليون د.ل عام 2014، وبذلك ارتفاع متوسط الدخل السنوي للفرد من 5046.00 د.ل عام 2000 إلى 8391.4 د.ل عام 2010 ثم انخفض إلى 6362.04 د.ل عام 2014 (انظر جدول (1))، زيادة مستويات التعليم، دخول المرأة إلى مجال العمل، والانفتاح على العالم الخارجي، ارتفعت الاحتياجات الاستهلاكية بصفة عامة وظهور اتجاهات نحو زيادة الإقبال على المنتجات الأكثر تجهيزا وإعدادا نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبذلك أصبح الطلب على المنتجات الزراعية يتكون من الطلب على السلعة نفسها والطلب على الخدمات والوظائف التسويقية التي تجرى عليها، وأصبح من الضروري في توفير الغذاء للسكان مراعاة الجوانب الكمية والنوعية للسلع الزراعية المطلوبة.

جدول 1. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليبيا، إجمالي سكان ليبيا، السكان الحضر، السكان الريفيين، والسكان الغير ليبيين لسنوات مختارة.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليون دينار)	السكان		السكان غير الليبيين (مهاجرون)		السكان الحضر		السكان الريفيين	
		العدد (مليون نسمة)	معدل نمو السكان %	العدد (الف نسمة)	% من السكان	العدد (مليون نسمة)	% من السكان	العدد (مليون نسمة)	% من السكان
2000	27135.00	5.358	1.55	567.436	10.63	4.093	76.39	1.265	23.61
2005	43561.60	5.799	1.55	625.212	10.78	4.470	77.08	1.329	22.92
2010	52009.90	6.198	1.04	683.998	10.92	4.837	78.05	1.360	21.95
2014	20388.20	6.362	0.66	غ م	غ م	5.027	79.01	1.336	20.99

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

<https://www.macrotrends.net/countries/LBY/libya/unemployment-rate>**

تتوفر احصائيات وبيانات دقيقة عن الاحتياجات الاستهلاكية من المنتجات الزراعية في ليبيا ولكن تشير الإحصاءات المتوفرة إلى ضخامة وتنوع الاحتياجات الاستهلاكية الغذائية لسكان ليبيا، حيث تقدر الاحتياجات الاستهلاكية بألف الطنان سنوياً من اللحوم ومنتجاتها، بيض المائدة، الألبان ومنتجاتها المختلفة، الفواكه الطازجة والمصنعة، زيتون المائدة، الخضار الطازجة والمصنعة، الحبوب ومنتجاتها، البقول الجافة والطازجة والمصنعة، السكر والمصنوعات السكرية، العسل، المكسرات، المنبهات كالبن والشاي والكاكاو، مختلف أنواع التوابل والبهارات، الزيوت والدهون النباتية، الدهون الحيوانية، ومدى واسع من المشروبات الغازية وماء الشعير ومياه المائدة. فتقديرات متوسط الكميات السنوية التي أتاحت للاستهلاك البشري في السنوات الأخيرة تشير إلى ضخامة العبء الملحق على الدولة لضمان الإمداد الغذائي للسكان.

فعلى الرغم من أن ليبيا حققت نسب عالية من الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات الزراعية حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في القمح، الفاكهة، الخضراوات، اللحوم الحمراء، البيض، واللحوم البيضاء 85%، 93.54%، 92.63%، 53.63%، و 53.69% على التوالي (متوسط الفترة 2000-2007) (اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية سابقاً)، (2008)، أنها لا تزال تستورد كميات كبيرة من مختلف المنتجات الزراعية من الخارج، وبذلك فإن ليبيا لا زالت تعتمد على السوق العالمي لتغطية نسبة كبيرة من احتياجات سكانها الغذائية، والاعتماد الكامل على السوق العالمي في تدبير الاحتياجات من السلع الزراعية التي تنتج محلياً، كما يشير إلى ذلك احصائيات التجارة الخارجية للسلع الزراعية والتي تظهر الواردات الزراعية حسب اقسام السلع وهي في حالتها الخام او المجهزة كما في جدول (2). وهذه الواردات الزراعية تأتي من سبعة مجموعات من الدول وهي تشمل بالترتيب حسب اعلى قيمة للواردات: دول الاتحاد الأوروبي، أقطار جامعة الدول العربية، دول آسيوية، دول أوروبية أخرى، دول أمريكا، استراليا ونيوزيلندا، و بلدان إفريقية (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2016).

إن هذا الوضع ينعكس في حالة الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من خلال احصائيات التجارة الخارجية التي تبين ان ليبيا تحقق عجزاً مستمراً في ميزانها التجاري لهذه المجموعة السلعية والذي زاد من 378.60 مليون دينار عام 2000 إلى 3919.69 مليون دينار عام 2018 بنسبة زيادة قدرها 935.31% (جدول 3)، أي ان العجز التجاري لهذه المجموعة السلعية عام 2018 يمثل أكثر من تسعة مرات بقليل نظيره عام 2000. وبذلك يمكن

تصور مدى تأثير الأسواق العالمية في العرض الجمالي المحلي من السلع الزراعية وأن جزء كبير من العرض الزراعي في ليبيا يعتمد على الأسواق العالمية، وفاتورته متمثلة في قيم الواردات الزراعية التي تزيد مع مرور الزمن، حيث زادت من 384.70 مليون دينار عام 2000 الى 3981.16 مليون دينار عام 2018 بسبب زيادة قدرها 934.87%.

جدول (2) الواردات الزراعية حسب اقسام السلع لسنة 2016

حيوانات حية(ضأن، إبقار، ابل، ماعز)	منتجات أخرى من اصل حيواني	مكسرات (الجوزيات)
دواجن حية	الالبان ومنتجاتها	الزيوت نباتية
لحوم الأبقار طازجة أو مبردة أو مجمدة	الجبن بأنواعه	البين، الشاي، الكاكاو
لحوم الضأن أو الماعز(طازجة أو مبردة أو مجمدة)	الدهون الحيوانية	السكر والعسل
لحوم الأحشاء الصالحة للاكل	البيض	التوابل
لحوم وإحشاء وأطراف أخرى صالحة للاكل (طازجة أو مبردة أو مجمدة)	الخضراوات الطازجة المحفوظة أو المبردة	بذور وثمار زيتية
اسماك طازجة أو مبردة عدا شرائح الأسماك	الحبوب ومستحضرات الحبوب	نباتات مستعملة للطب والصيدلة
اسماك مجمدة	الخضراوات المجمدة	الزهور ونباتات الزينة
شرائح سمك وان كانت مفرومة، طازجة، مجمدة أو مبردة	الخضر الخضراوات الطازجة والمحفوظة و المبردة	الألياف
اسماك مجففة أو مملحة او في ماء مملح، او مدخنة	الدرنات	الصبغ
السمك المملح	الفاكهة	أعلاف الحيوانات
قشريات، وان كانت مقشورة، حية أو طازجة أو مبردة أو مجمدة أو مجففة أو مملحة او في ماء مملح، دقيق أو كريات قشريات	الفواكه المجففة	الأسمدة، أسمدة فوسفاتية، أسمدة بوتاسية، أسمدة أخرى
رخويات، وان كانت منزوعة اصدافها، حية أو طازجة أو مبردة أو مجففة أو مملحة او في ماء، الفقريات المائية	فواكه وثمار مجمدة، وان احتوت على سكر مضاف او مواد تحلية أخرى	المبيدات و المطهرات
قشريات ورخويات والفقريات محضرة أو محفوظة (معلبة)	البقوليات	الآت وجرارات زراعية

المصدر : مصلحة الإحصاء والتعداد

2. الأهمية النسبية لإجمالي التجارة الخارجية للسلع الزراعية

من بيانات إجمالي التجارة الخارجية (صادرات + واردات) للسلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 وحسب متوسط الفترات الزمنية الأربعة كما في الجدول(3)، فإن متوسط نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع الزراعية من متوسط إجمالي التجارة الخارجية السلعية بلغ 2.21% و 2.75% في الفترتين 2000-2004 و 2005-2009 على التوالي والباقي من متوسط إجمالي التجارة الخارجية وهو 97.79% و 97.25% هو إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية وهي اساسا النفط الخام والغاز الطبيعي والمنتجات البتروكيمياوية، ثم زاد نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية إلى 5.76% و 10.83% بينما انخفض نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية إلى 94.24% و 89.17% في الفترتين الموليتين 2010-2014 و 2015-2018 على التوالي. وفي كامل الفترة 2000-2018 فإن متوسط نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية من التجارة الخارجية السلعية بلغ 5.48% والباقي وهو 94.52% هو نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية.

جدول 3. الأهمية النسبية لإجمالي تجارة السلع الزراعية من إجمالي التجارة الخارجية السلعية لليبيا خلال الفترة 2018-2000

الفترة الزمنية	متوسط إجمالي تجارة السلع الزراعية*		متوسط إجمالي تجارة السلع غير الزراعية		متوسط إجمالي التجارة الخارجية السلعية
	القيمة (مليون دينار)	%	القيمة (مليون دينار)	%	
2004-2000	721.640	2.21	31998.616	97.79	32720.256
2009-2005	1331.630	2.75	47115.156	97.25	48446.786
2014-2010	3643.983	5.76	59671.217	94.24	63315.792
2018-2015	3935.033	10.83	32395.15	89.17	36330.1825
2018-2000	2327.693	5.48	40132.038	94.52	42459.732

المصدر: - ألهيئة العامة للمعلومات

+ تشمل المشروبات والتبغ حسب إحصاءات التجارة الخارجية والتي هي حسب أقسام السلع.

3. الأهمية النسبية لصادرات وواردات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات السلعية

يبين الجدول (4) متوسط قيم كل من صادرات وواردات السلع الزراعية ونسبتها من متوسط إجمالي الصادرات والواردات السلعية السنوية لليبيا خلال الفترة 2018-2000 ، ويظهر أن نصيب متوسط صادرات السلع الزراعية من متوسط إجمالي الصادرات السلعية خلال هذه الفترة بلغ 2.28% في الخمس سنوات الأولى 2004-2000 والتي بلغ فيها متوسط صادرات السلع الزراعية 3.76 مليون دينار ، وهذا يعني أن متوسط صادرات السلع الأخرى غير الزراعية تمثل 97.72% من متوسط إجمالي الصادرات السلعية في هذه السنوات الخمس، حيث كان متوسط صادرات السلع الأخرى 16436.02 مليون دينار.

نلاحظ من الجدول (4) إنخفاض متوسط صادرات السلع الزراعية الى 0.01% و 0.003% من متوسط إجمالي الصادرات السلعية في الفترتين الموليتين 2009-2005 و 2014-2010 على التوالي، ثم زاد متوسط صادرات السلع الزراعية في الفترة 2018-2015 الى 54.41 مليون دينار ويمثل 0.22% من متوسط إجمالي الصادرات السلعية.

العوامل التي من المرجح انها ساهمت بشكل مباشر في تزايد نسبة الصادرات الزراعية في هذه الربع سنوات تشمل التطور الذي شهده الإنتاج الزراعي، تحرير التجارة الخارجية ورفع الكثير من القيود على نشاط التصدير والاستيراد، تشجيع الصادرات والاهتمام بالتسويق الخارجي بما في ذلك العناية والاهتمام بمواصفات السلع الزراعية المطلوبة في الأسواق الخارجية.

وعلى جانب الواردات الزراعية، فقد حصل أيضا تراجع واضح في متوسط واردات السلع الزراعية من متوسط إجمالي الواردات السلعية من 14.95% في الفترة 2004-2000 الى 12.88% في الفترة 2005-2009 على الرغم من زيادة متوسط الواردات الزراعية من 717.88 مليون دينار الى 1330.406 مليون دينار

جدول 4. الأهمية النسبية لصادرات وواردات السلع الزراعية من إجمالي الصادرات والواردات السلعية خلال الفترة 2018-2000

الفترة الزمنية	متوسط صادرات السلع الزراعية		متوسط صادرات السلع غير الزراعية		متوسط واردات السلع الزراعية		متوسط واردات السلع غير الزراعية		متوسط إجمالي الواردات السلعية
	القيمة (د. م)	%	القيمة (د. م)	%	القيمة (د. م)	%	القيمة (د. م)	%	
-2000 2004	3.76	2.28	16436.02	97.72	717.88	14.95	4084.24	85.05	4802.12
-2005 2009	1.22	0.01	220208.0	99.99	1330.41	12.88	8998.79	87.12	10329.19
-2010 2014	9.99	0.003	43668.99	99.997	3633.95	15.61	19646.8	84.39	23280.75
-2015 2018	54.41	0.22	24310.52	99.78	3880.62	24.41	12019.66	75.59	15900.29
-2000 2018	15.40	0.05	31316.16	99.95	2312.30	17.18	11143.57	82.82	13455.87

المصدر: - ألهيئة العامة للمعلومات

في هاتين الفترتين على التوالي، ثم زاد متوسط واردات السلع الزراعية إلى 3633.948 مليون دينار و 3880.623 مليون دينار في الفترتين الموليتين 2014-2010 و 2018-2015 ويمثل نسبة 15.61% و 24.41% على التوالي. وفي المقابل تراجع متوسط نصيب واردات السلع غير الزراعية إلى 84.39% و 75.59% على التوالي. بشكل عام تبين أن متوسط قيمة الواردات الزراعية في الفترة قيد الدراسة بلغ 2312.298 مليون دينار وبنسبة 17.18% من متوسط إجمالي الواردات السلعية الذي كان 13455.866 مليون دينار.

4. تطور صادرات السلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدل نموها

1.4. تطور صادرات السلع الزراعية

يوضح الجدول (5) صادرات السلع الزراعية السنوية لليبيا خلال الفترة 2000-2018، ويلاحظ أن قيمة صادرات السلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو الإنخفاض، حيث بلغت صادرات السلع الزراعية أعلى مستوى لها وهو 67.38 مليون دينار سنة 2017، ووصلت إلى أقل مستوى وهو 0.10 مليون دينار سنة 2007، وبلغ إجمالي صادرات السلع الزراعية لهذه الفترة 292.51 مليون دينار وبمتوسط عام قدره 15.395 مليون دينار.

2.4. الإتجاه العام ومعدل نمو صادرات السلع الزراعية

بعد تفحص بيانات قيم صادرات السلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 فإنه يمكن ملاحظة أن قيم صادرات السلع الزراعية في السنوات من 2012 إلى 2018 أعلى من قيم صادرات السلع الزراعية في السنوات من 2000 إلى 2011، وهذا يؤشر إلى أن صادرات السلع الزراعية قد أخذت إتجاها عاما تنازليا خلال هذه الفترة،

جدول (5) الصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية ونسبة صادرات السلع الزراعية من وارداتها خلال الفترة 2000-2018

السنة	صادرات (مليون دينار)	واردات (مليون دينار)	اجمالي التجارة الزراعية (مليون دينار)	ميزان تجاري (مليون دينار)	عجز تجاري (مليون دينار)	نسبة صادرات السلع الزراعية من وارداتها (%)
2000	6.10	384.70	390.80	-378.60	378.60	1.59
2001	0.40	456.00	456.40	-455.60	455.60	0.09
2002	6.10	839.90	846.00	-833.80	833.80	0.73
2003	3.00	749.00	752.00	-746.00	746.00	0.40
2004	3.20	1159.80	1163.00	-1156.60	1156.60	0.28
2005	2.30	1177.40	1179.70	-1175.10	1175.10	0.20
2006	1.00	1008.80	1009.80	-1007.80	1007.80	0.10
2007	0.10	1215.50	1215.60	-1215.40	1215.40	0.01
2008	1.28	1586.39	1587.67	-1585.11	1585.11	0.08
2009	1.44	1663.94	1665.38	-1662.50	1662.50	0.09
2010	0.90	2320.38	2321.28	-2319.48	2319.48	0.04
2011	2.19	2537.33	2539.52	-2535.14	2535.14	0.09
2012	12.04	4358.37	4370.41	-4346.34	4346.34	0.28
2013	10.38	4974.97	4985.35	-4964.59	4964.59	0.21
2014	24.44	3978.69	4003.13	-3954.25	3954.25	0.61
2015	42.05	4199.47	4241.52	-4157.42	4157.42	1.00
2016	46.74	4123.59	4170.33	-4076.85	4076.85	1.13
2017	67.38	3218.27	3285.65	-3150.89	3150.89	2.09
2018	61.47	3981.16	4042.63	-3919.69	3919.69	1.54
اجمالي الفترة	292.51	43933.66	44226.17	-43641.16	43641.16	0.66
المتوسط	15.40	2312.30	2327.69	-2296.90	2296.90	0.66

المصدر: - أمانة العامة للمعلومات

وللتأكد من هذا فقد تم تقدير معادلة الإتجاه العام لصادرات السلع الزراعية، ونتائج التقدير مدونه في الجدول (6). من معادلة الإتجاه العام لصادرات السلع الزراعية المقدرة رقم (1) يتبين ان صادرات السلع الزراعية أخذت إتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة 2000-2018، وأن الصادرات كانت تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 3.032 مليون دينار. ومن معادلة نمو صادرات السلع الزراعية المقدرة رقم (4) للفترة 2000-2018 كما هي في جدول (7)، يظهر أن صادرات السلع الزراعية حققت نموا خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 21.3%.

تزايد صادرات السلع الزراعية خلال الفترة الزمنية قيد الدراسة يمكن أن يكون بسبب مجموعة من العوامل الآتية او بعض منها وهي: قدرة القطاع الزراعي على تحقيق فائض في إنتاج بعض المنتجات الزراعية والذي امكن توجيهه للتصدير، تحرير التجارة الخارجية ورفع الكثير من القيود الكمية والإدارية عن التجارة الخارجية، الاهتمام بالتسويق الخارجي بوجود التشريعات والقوانين التي تنظم وتشجع التصدير، عدم تفعيل قوانين التي تمنع تصدير أو إعادة تصدير منتجات زراعية معينة، ظهور شركات للتسويق الزراعي تتبنى مفهوم التسويق الخارجي، توفر البنية التحتية للتسويق الخارجي من عمليات النقل والتخزين والتجهيز (التنظيف، الفرز، التدرج، التغليف، والتعبئة)، قدرة بعض المنتجات الزراعية على النفاذ للأسواق الخارجية ومطابقتها للمواصفات القياسية المطلوبة والمعمول بها في تلك الأسواق، وقدرة جهاز تنمية الصادرات على تحقيق وإنجاز بعض أهدافه في هذا المجال.

5. تطور واردات السلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدل نموها:

1.5. تطور واردات السلع الزراعية:

يوضح الجدول (5) واردات السلع الزراعية السنوية لليبيا خلال الفترة 2000-2018، ويلاحظ أن قيمة واردات السلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى زيادة أو إنخفاضاً، حيث بلغت واردات السلع الزراعية أعلى مستوى لها وهو 4974.97 مليون دينار سنة 2013، وأقل مستوى لها وهو 384.70 مليون دينار سنة 2000، وبلغ إجمالي واردات السلع الزراعية لهذه الفترة 43933.66 مليون دينار وبمتوسط عام يساوي 2312.30 مليون دينار.

2.5. الإتجاه العام و معدل نمو واردات السلع الزراعية:

بتفحص بيانات واردات السلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 فإنه يمكن ملاحظة أن قيم واردات السلع الزراعية في السنوات من 2011 إلى 2018 أعلى من قيمها في السنوات من 2000 إلى 2010 وهذا يشير إلى أن واردات السلع الزراعية قد أخذت إتجاهاً عاماً تصاعدياً خلال الفترة 2000-2018، وهذا ما تشير إليه معادلة الإتجاه العام لواردات السلع الزراعية المقدر رقم (2) كما في جدول (6)، وأن واردات السلع الزراعية تزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائياً قدره 247.133 مليون دينار. ونتائج معادلة نمو واردات السلع الزراعية المقدر رقم (5) كما هي في جدول (7)، تشير إلى أن واردات السلع الزراعية حققت نمواً خلال الفترة 2000-2018 بمعدل يساوي 13.4%.

إن هذا التزايد المستمر لقيم واردات السلع الزراعية كان نتيجة لزيادة كميات الواردات و/أو زيادة أسعار الواردات بسبب زيادة أسعار السلع في أسواقها العالمية، فزيادة كمية الواردات تكون لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من هذه السلع، حيث أدى عدد من العوامل المتضافرة إلى زيادة الطلب عليها في صورتها الخام أو المجهزة بسبب زيادة عدد السكان، زيادة مستويات الدخل الفردية، زيادة مستويات التعليم، تغيرات ديموغرافية (زيادة السكان الحضر، زيادة أعداد الفئات الأقل عمراً، زيادة عدد السكان الغير لیبیون) دخول المرأة مجال العمل، تحسن أنواق المستهلكين، انتشار خدمات الإنترنت بما في ذلك منصات التواصل الاجتماعي، توظيف لكثير من التكنولوجيا الحديثة وإبتكارات في مجال التسويق بشكل عام والتسويق الزراعي بشكل خاص بما في ذلك التسويق الإلكتروني، التحسن في الخدمات المصرفية وتعدد وسائل الدفع للبيع والشراء وإتمام الصفقات، التوسع في تجارة التجزئة وانتشار خدمات التوصيل للمنازل وغيرها، تغير في العادات الغذائية للأسرة الليبية والأفراد والأقبال على تناول الوجبات الغذائية في المطاعم، وانتشار ظاهرة الدعاية والإعلان المصممة لإعلام المستهلكين وتذكيرهم بحاجتهم للسلع الزراعية الغذائية والأجهزة المنزلية اللازمة لإعداد الأطعمة في البيت. وكل ذلك كان مدعوماً ومسهلاً بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الليبي بما في ذلك تحرير التجارة الداخلية والخارجية، تحرير أسعار صرف العملات الأجنبية، وانفتاحه على العالم الخارجي، ونتج عنها بيئة جديدة للسوق وضوابطه.

جدول 6. معادلات الإتجاه العام المقدر للصادرات والواردات والعجز التجاري للسلع الزراعية لليبيا خلال الفترة 2000-2018+

إختبار F	معامل التحديد R ²	معامل الزمن	الثابت	الرمز	المعادلة	المتغير
25.55	0.60	b = 3.032 (5.055)	a = -14.927 (-2.183)	AgEXP	1	صادرات السلع الزراعية
74.18	0.81	d= 247.133 (8.613)	c = -159.037 (-0.486)	AgIMP	2	واردات السلع الزراعية
71.59	0.80	f = 244.101 (8.461)	e = -144.109 (-0.438)	AgTD	3	العجز التجاري للسلع الزراعية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

جدول 7. معادلات النمو المقدرة للصادرات والواردات والميزان التجاري للسلع الزراعية

اختبار F	معامل التحديد (R ²)	معامل الزمن (α_1)	الثابت (α_0)	الرمز	المعادلة	المتغير
13.38	0.441	0.213	- 0.618	LnAgEXP	4	صادرات السلع الزراعية
135.78	0.88	0.134	6.143	LnAgIMP	5	واردات السلع الزراعية
131.34	0.88	0.133	6.142	LnAgTD	6	العجز التجاري للسلع الزراعية

المصدر: مصرف ليبيا المركزي

6. تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية وإتجاهها العام ومعدل نموه

1.6. تطور الميزان التجاري للسلع الزراعية

يوضح الجدول (5) الميزان التجاري للسلع الزراعية لليبيا خلال الفترة 2000-2018، حيث ظهر الميزان التجاري للسلع الزراعية سالبا في جميع سنوات هذه الفترة، وهذا الميزان التجاري السالب يمثل عجزا تجاريا. يلاحظ

أن قيمة هذا العجز التجاري للسلع الزراعية تتغير من سنة إلى أخرى سواء بالزيادة أو الإنخفاض، حيث بلغ العجز التجاري للسلع الزراعية أعلى مستوى له وهو 4964.59 مليون دينار سنة 2013، ووصل إلى أقل مستوى وهو 378.60 مليون دينار سنة 2000. وبلغ إجمالي العجز التجاري للسلع الزراعية لهذه الفترة 43641.16 مليون دينار وبمتوسط عام يساوي 2296.903 مليون دينار.

2.6. الاتجاه العام ومعدل نمو العجز التجاري للسلع الزراعية

من بيانات الميزان التجاري السالب للسلع الزراعية خلال الفترة 2000-2018 وكما ذكر سابقاً، فإن هذا الميزان التجاري السالب هو بمثابة عجزا تجاريا، ويلاحظ أن قيمته في السنوات من 2010 إلى 2018 أكبر من قيمته في السنوات من 2000 إلى 2009، وهذا يشير إلى أن العجز التجاري للسلع الزراعية قد أخذ اتجاهها عاما تصاعديا، ويظهر هذا جليا من نتائج معادلة الاتجاه العام المقدرة رقم (3) لهذا العجز التجاري والمدونه في جدول (6). معادلة الاتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية تم تقديرها مباشرة باستخدام بيانات العجز التجاري للسلع الزراعية كما هي في جدول (5)، أو كبديل، يمكن الحصول عليها بطرح معادلة اتجاه واردات السلع الزراعية المقدرة رقم (2) من معادلة اتجاه صادراتها المقدرة رقم (1) كما يلي:

$$AgTB = AgEXP - AgIMP$$

وبالتعويض عن AgEXP و AgIMP بمعادلة الاتجاه العام المقدرة لكل منها نحصل على

$$AgTB = -14.927 + 3.032T - (-159.037 + 247.133T)$$

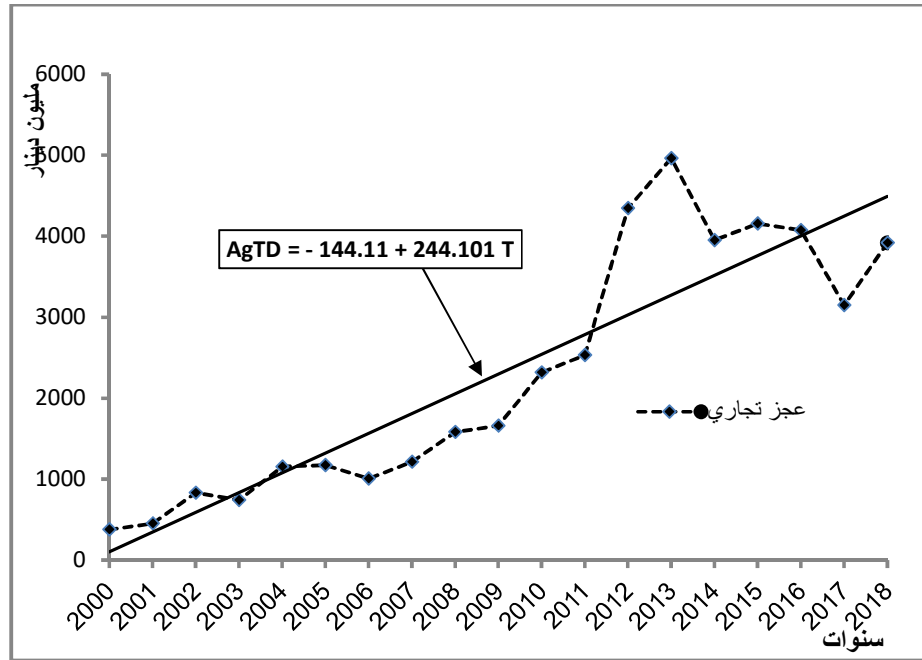
$$AgTB = -14.927 + 159.037 + 3.032T - 247.133T$$

$$AgTB = 144.11 - 244.101T$$

وطالما ان الميزان التجاري سالبا فهو يعكس عجزا تجاريا، ولذلك، فإن معادلة الاتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية هي:

$$AgTD = -144.11 + 244.101T$$

وهي نفس معادلة الاتجاه العام للعجز التجاري للسلع الزراعية المقدرة رقم (3)، ومنها يظهر أن العجز التجاري أخذ اتجاهها عاما تصاعديا خلال الفترة 2000-2018، وأن هذا العجز التجاري كان يزيد بمعدل سنوي معنوي إحصائيا قدره 244.101 مليون دينار، والذي هو عبارة عن معدل الزيادة السنوية لصادرات السلع الزراعية مطروحا منه معدل الزيادة السنوية لواردات السلع الزراعية. الشكل (1) يبين العجز التجاري للسلع الزراعية واتجاهه العام ويتبين أن العجز التجاري للسلع الزراعية حقق نموا خلال هذه الفترة الزمنية بمعدل يساوي 13.3% كما ظهر من معادلة نمو العجز التجاري للسلع الزراعية المقدرة رقم (6) كما هي في جدول (7). والجدير بالملاحظة ان العجز التجاري للسلع الزراعية ينمو بنفس معدل نمو الواردات السلع الزراعية تقريبا وهو 13.4%.



شكل (1) العجز التجاري للسلع الزراعية وخط اتجاهه العام خلال الفترة 2000-2018

7. نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية

من بيانات التجارة الخارجية للسلع الزراعية الواردة في جدول (5) فإن ليبيا كما تم بيانه سابقا تحقق عجزا في الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية الهامة على مر الزمن، وأن صادرات السلع الزراعية لا تغطي وارداتها بشكل ملموس، حيث تراوحت هذه التغطية من 0.01% في عام 2007 و 2.09% عام 2017، ولم تصل نسبة هذه التغطية الواحد في المائة في السنوات من 2001 الى 2015، وفي المتوسط، فإن الصادرات الزراعية غطت ما نسبته 0.55% فقط من وارداتها. وبالتالي فإن فاتورة الواردات السلعية الزراعية تدفع من عائدات الموارد المالية من صادرات السلع الغير زراعية وهي اساسا صادرات النفط الخام والبتروكيماويات والغاز.

وهنا يظهر جليا اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على التجارة الخارجية، حيث تبرز التجارة الخارجية لليبيا التدفقات من السلع الزراعية المصدرة والمستوردة أثناء الفترة الزمنية قيد الدراسة، أو بعبارة أخرى تعكس قصور طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية الممثلة بالصادرات وترجمة لمدى عجز القاعدة الإنتاجية الوطنية عن تلبية حاجات السكان ومتطلبات التنمية ممثلة في الواردات.

الاستنتاج:

لقد تبين من تحليل الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية للسلع الزراعية في ليبيا خلال الفترة 2000-2018 ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية لها اهمية كبيرة وتلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني وتمثل جزء معتبرا من اجمالي التجارة الخارجية، ووجد ان التجارة الخارجية للسلع الزراعية تزايد نصيبها من 2.21% و 2.75% من

إجمالي التجارة الخارجية في الفترتين 2000-2004 و 2005-2009 على التوالي إلى 5.76% و 10.83% من إجمالي التجارة الخارجية السلعية في الفترتين الموائيتين 2010-2014 و 2015-2018 على التوالي، وفي كامل الفترة 2000-2018 فإن نصيب التجارة الخارجية للسلع الزراعية من التجارة الخارجية السلعية بلغ 5.48% والباقي وهو 94.52% هو نصيب إجمالي التجارة الخارجية للسلع غير الزراعية. تحسن الأهمية النسبية لإجمالي تجارة السلع الزراعية كان أساساً نتيجة لزيادة نصيب واردات السلع الزراعية إلى 10.83% من إجمالي الواردات السلعية في الفترة 2015-2018 وهو يمثل ضعف نصيب واردات السلع الزراعية في الفترة 2010-2014 وهو 5.76%. إذا حسب مؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية للسلع الزراعية فهذا دليل واضح على تحسن مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني

إن ما حدث لإجمالي تجارة السلع الزراعية هو محصلة لما حدث لصادراتها ووارداتها، ففيما يخص صادرات السلع الزراعية تبين أنها تزايدت خلال هذه الفترة بمعدل سنوي قدره 3.032 مليون دينار، وبذلك حققت نمواً خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 21.3%، وكذلك الأمر فإن واردات السلع الزراعية تزايدت بمعدل سنوي قدره 247.133 مليون دينار، ولذلك حققت واردات السلع الزراعية نمواً خلال هذه الفترة بمعدل يساوي 13.4%. هناك فرق هائل بين معدل الزيادة السنوية في صادرات المنتجات الزراعية ومعدل الزيادة السنوية في وارداتها، حيث أن معدل الزيادة السنوية في الواردات يمثل 81.5 مرة تقريباً معدل الزيادة السنوية في الصادرات، ولكن معدل نمو الصادرات الزراعية يمثل أكبر من النصف قليلاً من معدل نمو الواردات. ولأن صادرات السلع الزراعية أقل من وارداتها، فإن ليبيا حققت عجزاً في الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية والذي تزايد بمعدل سنوي قدره 244.101 مليون دينار وحقق نمواً بمعدل 13.3% خلال هذه الفترة، وطالما أن الصادرات الزراعية لا تمثل شيئاً من إجمالي الصادرات السلعية، فيظهر أن معدل نمو العجز التجاري يعادل تقريباً معدل نمو واردات السلع الزراعية.

طالما أن الميزان التجاري للسلع الزراعية هو جزء من الميزان التجاري السلعي الإجمالي، وأنه تحقق عجز في الميزان التجاري للسلع الزراعية، فإن هذا العجز يؤدي إلى خفض الميزان التجاري السلعي الإجمالي بمقدار هذا العجز، فزيادة العجز التجاري السلعي الزراعي بمقدار 244.101 مليون دينار في السنة يؤدي إلى إنخفاض الميزان التجاري السلعي الإجمالي بمقدار هذا المعدل.

ومن جهة دور التجارة الخارجية للسلع الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، فإن ليبيا مستمرة في الاعتماد على السوق العالمي لتغطية نسبة كبيرة من احتياجات سكانها الغذائية، والاعتماد الكامل على السوق العالمي في تدبير الاحتياجات من مدى واسع من السلع الزراعية التي لا تنتج محلياً، وبذلك يمكن تصور مدى تأثير الأسواق العالمية في العرض الإجمالي المحلي من السلع الزراعية، وأن نسبة عالية من العرض الزراعي في ليبيا يعتمد على الأسواق العالمية، وفاتورته تزيد مع مرور الزمن. إن تزايد العجز في الميزان التجاري لهذه المجموعة السلعية الهامة على مر الزمن يعني أن صادرات السلع الزراعية لا تغطي وارداتها بشكل ملموس، وبالتالي فإن فاتورة الواردات السلعية الزراعية تدفع من عائدات الموارد المالية من صادرات السلع الغير زراعية وهي أساساً صادرات النفط الخام والبتروكيماويات والغاز. فالتجارة الخارجية للسلع الزراعية لها دور محوري في الأمن الغذائي للسكان

ولكن بتمويل من الموارد المالية من صادرات السلع غير الزراعية، ومن جهة أخرى فإن اعتماد ليبيا على الأسواق العالمية لتلبية احتياجات سكانها سيجلب معه ما يعرف بالتضخم المستورد بسبب ارتفاع الأسعار العالمية الذي يؤدي إلى زيادة مستويات الأسعار في السوق المحلي وبالتالي زيادة معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

ومن جهة اعتبارات التنمية الاقتصادية، فإن هذا الخلل في التجارة الخارجية للسلع الزراعية لا يساعد في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الزراعية بشكل خاص وأهداف التنمية الاقتصادية بشكل عام، بل يعتبر أحد معوقاتها، ذلك لأن الزراعة في هذا الوضع لا تساهم في توفير الموارد المالية من التصدير كأحد المجالات التي يمكن أن يلعب قطاع الزراعة من خلالها دور في التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن القطاع الزراعي غير قادر على تأمين حاجته من النقد الأجنبي اللازم لتأمين وارداته عن طريق التصدير لفائض المنتجات الزراعية. وهذا في حد ذاته يشكل عبء إضافي على الموارد المالية من الصادرات السلعية الأخرى غير الزراعية، وبالتالي، في ليبيا هناك طلب متزايد على النقد الأجنبي لتمويل وارداتها من السلع الزراعية الغذائية، وتمويل وارداتها من مستلزمات الإنتاج الزراعي (أعلاف حيوانات، أسمدة، أدوية، مبيدات ومطهرات، بذور، آلات ومعدات زراعية) لإستعمالها للنهوض بالزراعة الليبية والعمل على تقدمها.

التوصيات:

- هذه بعض التوصيات اعتماداً على نتائج الدراسة من شأنها تحسين العجز التجاري للمنتجات الزراعية والتخفيف من وطأة أعبائه الاقتصادية على القطاع الزراعي والاقتصاد الليبي ككل:
- ضرورة العمل على زيادة معدلات إنتاج المنتجات الزراعية الوطنية بانتهاج سياسات التوسع الأفقي والتوسع الرأسي مع الاستخدام الكفوء للإمكانات الموردية القطاع الزراعي.
 - التخطيط للإنتاج الزراعي الموجه للتصدير أو الأسواق الخارجية.
 - المشاركة في المعارض الدولية والإقليمية للإنتاج الزراعي والصناعات الغذائية للتعريف بالمنتجات الزراعية الليبية.
 - إنتاج سلع زراعية بميزة نسبية وبمواصفات قياسية تعزز قدرتها على النفاذ للأسواق الخارجية، ويفضل إنتاج سلع زراعية عضوية التي عليها طلب متزايد في كثير من الدول.
 - ضرورة قيام الدولة بالتعريف بالمنتجات الزراعية الليبية في الدول التي قد تكون أسواق واعدة من خلال السفارات الليبية في هذه الدول.
 - ضرورة الاهتمام بالتسويق الخارجي مع وجود التشريعات والقوانين التي تنظم وتشجع التصدير وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها ليبيا بما في ذلك تحرير التجارة الداخلية والخارجية.
 - تشجيع تكوين شركات للتسويق الزراعي أو مجالس تسويق خاصة بسلعة معينة أو مجموعة من السلع الزراعية تتبنى مفهوم التسويق الخارجي.

- انشاء ما يسمى بأسواق التصدير تتوفر فيها البنية التحتية للتسويق الخارجي من عمليات النقل والخزين والتجهيز (التنظيف، الفرز، التدرج، التغليف، والتعبئة) لتجهيز السلع حسب المواصفات المطلوبة في الأسواق الخارجية.
- تفعيل جهاز تنمية الصادرات ليكون قادر على إنجاز أهدافه في هذا المجال.
- تشجيع المصارف التجارية على الإنخراط في تمويل صادرات السلع الزراعية.
- تبني شركات التصنيع الغذائي والزراعي مفهوم التسويق الخارجي للاستفادة من القيمة المضافة للتسويق.
- تفعيل اتفاقيات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري الموقعة بين ليبيا وبعض الدول.
- تنظيم استيراد السلع الزراعية والغذائية وخاصة الاستهلاكية بشكل يحمي الإنتاج المحلي ويقلل من الطلب على النقد الأجنبي.

ABSTRACT

AN ANALYSES OF AGRICULTURAL COMMODITIES FOREIGN TRADE TRENDS IN THE LIBYAN ECONOMY DURING THE PERIOD 2000-2018

ABSTRACT

The foreign trade of agricultural commodities is a part of Libya's foreign trade, and in the period 2000-2018, the average share of agricultural commodities foreign trade reached 5.48% of total foreign trade and the rest 94.52% is accounted for non-agricultural commodities. The average value of the agricultural commodities exports represents a percentage of 0.05% of total Libyan commodity exports. The exports of agricultural and food commodities is found to have increased by an annual rate of 3.032 million LYD and grew by a rate of 21.35%. The average value of the agricultural commodities imports represents a percentage of 17.18% of total commodities imports, the imports of agricultural and food products had increased in this period by an annual rate of 247.133 million LYD and grew by a rate of 13.4%. Libya's imports of agricultural commodities exceed their exports, where, the average value of agricultural exports represents only a percentage of 0.66% of their average value of imports, and there is a huge difference between the rate of increase of exports and the rate of increase of imports, where, the second is greater than the first by 81.51 times, while, the growth rate of agricultural commodities imports is less than their exports growth rate, where, the growth rate of exports represents 1.59 times the growth rate of imports. The foreign trade of agricultural commodities is suffering from an increasing deficit during this period, and this trade deficit had increased by an annual rate of 244.101 million LYD and grew by a rate of 13.3%. As long as agricultural exports do not represent a considerable share of total commodity exports, it appears clearly that, the growth rate of the trade deficit is approximately equivalent to the growth rate of the agricultural imports. As long as the trade balance of agricultural commodities is a part of total trade balance, it affects negatively the total trade balance by the amount of this deficit. The state of the trade deficit of agricultural commodities indicates that, a large part of the

agricultural supply in Libya depends on foreign markets, and its receipt represented by the values of agricultural imports increases through time. From an economic development considerations, it seems that the Libyan agriculture does not contribute in providing money resources from exports, and agricultural commodities imports are financed by non-agricultural exports, and the agricultural sector is unable to secure its needs from foreign currency necessary to finance its imports by agricultural commodities exports.

المراجع بالعربية

- 1- أبوحيل، عبد الفتاح عبد السلام (1996). التحليل الإقتصادي الكلي: النظرية والسياسة الإقتصادية. الطبعة الأولى، جامعة الجبل الغربي، ليبيا.
- 2- أبوسعيد، حسين محمد (2009) دراسة تأثير سياسة تحرير الواردات للسلع الزراعية على إستقرار الإقتصاد الوطني خلال الفترة (1970-2006). رسالة ماجستير، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، ليبيا.
- 3- الدوري، محمد احمد (2007). في التجارة الخرجية. دار شموع الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، الزاوية، ليبيا.
- 4- الرفاعي، عبد الهادي ومحمد عكروش، وهناء يحيى سيد أحمد (2005). دراسة الآثار الإقتصادية المتبادلة بين قطاع التجارة الخارجية وقطاعات الإقتصاد الأخرى. مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الإقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (2)، ص 171- 184.
- 5- النجفي، سالم توفيق وعبد الرزاق توفيق الشريف (1990)، السياسة الإقتصادية الزراعية. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- 6- الهيئة العامة للمعلومات: الكتاب الإحصائي (2008)، طرابلس، ليبيا.
- 7- بن حليب، رياض (2006). هامش الربح ومنافسة الواردات: هل أدت الواردات الى زيادة إنضباط مؤسسات الصناعة التمويلية التونسية، مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية، المجلد (8)، العدد (2)، ص 69-105.
- 8- دابه، الطاهر علي (2020). تحليل لواقع الميزان التجاري للسلع الزراعية في ليبيا خلال الفترة 1991-2010، الجامعي، العدد 32، الخريف، ص 323- 343.
- 9- دابه، الطاهر علي (2021). دراسة لبعض جوانب أنظمة تسويق المنتجات الزراعية وبيئة السوق وضوابطه في ليبيا. المؤتمر الثالث للاقتصاد الزراعي. "التنمية الزراعية في ليبيا: تحديات وآفاق، كلية الزراعة، جامعة طرابلس، 2021/11/23-22، طرابلس.
- 10- شامية، عبد الله امحمد (1990). سياسة إحلال الواردات وسياسة تشجيع الصادرات: تقييم التجربة الليبية 1970-1986، مجلة البحوث الإقتصادية، الهيئة القومية للبحث العلمي، المجلد (2)، العدد (2)، ص 37-61.
- 11- علي، سهام يوسف (2008). الخلل الهيكلي في التجارة الخارجية الليبية. مجلة جامعة سبها (البحثة والتطبيقية)، المجلد السابع، العدد الثاني.

- 12- مصرف ليبيا المركزي: التقارير السنوية والنشرات الإقتصادية، للسنوات من 1990 إلى 2018.
 - 13- مصطفى، نشوى (2011). كثافة التجارة وتزامن الدورات الإقتصادية بين مصر وأهم شركائها التجاريين. بحوث إقتصادية عربية، المجلد (13)، العدد (1)، ص 67-89.
 - 14- مصلحة الإحصاء والتعداد (2016). إحصاءات الواردات الزراعية. وزارة التخطيط.
 - 15- مهنا، دوك انطون (2002). التجارة البينية في الشرق الأوسط: تقييم تجريبي، بحوث إقتصادية عربية، المجلد (5)، العدد (1)، ص 14-62.
- المراجع بالإنجليزية

- 1-Gujarati, D. N. 1988. Basic Econometrics, McGraw-Hill, Inc. NY, USA, Second edition, PP: 144-155..
- 2- Houk, James P., (1986) Elements of Agricultural Trade Policies. New York, McMillan Publishing Co..
- 3- Kohls, K.L.& J.N. Uhl (1991), Marketing of Agricultural Products. McGraw-Hill, Inc..